فيسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليهما وعلى مالهما
بقدر خلافهما في المرتهن ولو رهن عبدا يساوي الفا بالف
مؤجلة فصارت قيمته مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل
يقبض المرتهن المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ
وان باعه بالمائة بامر راهنه رجع عليه بالبقي وان قتله عبد
يعدل مائة فدفع به افتكه المرتهن بكل الدين وعند محمد ان شاء
دفعه الى المرتهن وان شاء افتكه بالدين وان حنى الرهن
خطاء فدا المرتهن ولا يرجع فان ابى دفعه المرتهن او فداه
وسقط الدين ولو مات الراهن باع وصية المرتهن و
قضى الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره
بذلك **فصل** رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة فتخمر
ثم تخلل وهو بيده او بيد امين او رهن وان رهن شاة قيمتها
عشرة بعشرة فماتت فدبغ جلدها وهو يساوي درهما
فهو رهن به وعماء الرهن كولده ولبنه وصوفه ونمو الراهن
ويكون رهنا مع الاصل وان هلك هلك بلا شئ وان بقي
وهلك الاصل بقيمته بحصته من الدين يقسم الدين على قيمة
الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك فما اصاب الاصل
سقط وما اصاب النماء افتكه به وتصح الزيادة في الرهن
ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لزفر

وان رهن عبدا يعدل مائة فدفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن
حتى يرد الى راهنه والمرتهنان امينان في الثاني حتى يجعلا مكان الاول
يرد الاول ولو ابراء المرتهن الراهن عن الدين او وهبه منه
فهلك الرهن هلك بلا شئ ولو قبض المرتهن دينه او بعضه منه
او من غيره او اشترى به عينا او صالح عنه على شئ ثم استحق
على الخارج هلك قبل ذلك هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه
وتبطل الحوالة وكذا لو تقاصا قاعلى عدم هلك هلك بالدين
والله اعلم **كتاب الجنايات** القتل اما عمد وهو ان يقصد
ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او محدد من حجر وخشب
او ليطة او حرقه بنار وعندها بما يقتل غالبا وموجبه اثم
والقصاص عينا الا ان يعفو ولا كفارة فيه واما شبه عمد وهو
ضربه قصدا بغير ما ذكر وموجبه اثم والكفارة والدية المغلظة
على العاقلة لا القود وهو فيما دون النفس عمد واما خطأ
وهو في القصد بان يرمي شخصا ظنه صيدا او حربيا
فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرمي غرضا فيصيب
آدميا واما اجري مجرى الخطأ كنائم انقلب على آخر فقتله
وموجبهما الكفارة والدية على العاقلة واما قتل بسبب وهو
كحفر بئر او وضع حجر في غير ملكه بلا اذن فهلك به
انسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها تؤجل